

بيزنس لايف

BUSINESS life

السعر 15 جنيماً _ العدد السابع عشر _ يناير 2017



حكومة إسماعيل في مهب الريح

الدكتور محمد سعد الدين
إبراهيم رئيس غرفة
مستثمري الفا

مصر ستشهد نتائج الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية خلال العامين القادمين

شهد الاقتصاد المصري في الشهور
الاخيره مشاكل كثيره كان ابرزها ازمه
الدولار - ماسبب هذه الازمه وكيف
نرفع من قيمه الجنيه امام العملات
الاجنبية لتعود الاسعار الي طبيعتها
بعد الانفلات الكبير الذي شهدناه؟
كذلك شهدنا عدده قرارات هدفها
الاصلاح الاقتصادي ابرزها تعويم
الجنيه وقانون ضريبه القيمه المضافه
وتأثيرها السلبي علي المواطن
الفقير الذي يتحمل فاتوره الاصلاح
الاقتصادي وحده - ما السبيل لكي
يتحمل الاغنياء نصيبهم في فاتوره
الاصلاح؟

ما السبيل لجذب الاستثمارات الكبرى الي
مصر وماهي المعوقات التي يجب تداركها
في هذا المجال؟

وأسئله اخري كثيره توجهنا بها الي الدكتور محمد
سعد الدين ابراهيم رئيس غرفه مستثمري الفا
في اتحاد الصناعات المصري وعضو مجلس اداره
جمعيه المستثمرين المصريين





ضروره تطبيق الضريبه التصاعديه علي الدخل لكي يتحمل الاغنياء النسبه الاكبر في فائوره الاجر

توجهات الرئيس . . ١٪ ولكن المنفذون هم الخطأ الوحيد

ولكن من اين تمويل هذا الدعم ؟ يأتي تمويله من زياده الجمارك والضرائب علي السلع المستورده بنفس نسبه الدعم فنحصل علي قيمه الدعم ونحمي الصناعات المصريه ويقل الاقبال علي المستورد نظرا لارتفاع اسعاره بعد زياده الجمارك والضرائب عليه

كذلك ضروره دعم المنتج المحلي من السلع الوسيطة والمغذيه التي نستوردها من الخارج وتشجيع مستوردي هذه السلع علي انتاجها في مصر ودعم ما ينتج منها في مصر ويكون الدعم علي حساب المستورد مثلاتها بذلك نستطيع اغلاق الفجوه بين الاستيراد والتصدير بل من الممكن تحقيق فائض ايضا

ما اثر قرار الرئيس بتوفير الاراضي الصناعيه بالمجان في الصعيدي لكل مستثمر جاد ؟ القرار رائع والنيه تتجه الي التميمه في جنوب مصر المحروم من التميمه لسنوات طويله ، ولكن للأسف البيروقراطيه في الجهاز الحكومي واليد المرتعشه الغير قادره علي اتخاذ القرار هي المسيطره علي اجهزه الدوله العميقه والتي لا تستطيع فهم هذا القرار ولا تستطيع مواكبه العصر وضروراته التميمه واعتقد انها سوف تجهض هذه التميمه وستفرغ هذا القرار من معناه

وسأضرب لك مثلا شركتي طلبت مساحه عشره افدنه لاقامه مصنع في الاقصر وستدفع الشركه ثمن الارض بالكامل وطوال عامين ونحن ندور في حلقة مفرغه بين اجهزه الدوله المختلفه طلبا للموافقات ولا نجد الا المعوقات

كعب دابر بين المحافظه والمحليات والتمميمه الصناعيه ودواوين اخري لا تنتهي ونحن نطالب بهذه الارض في اي مكان في الاقصر ، وطوال عامين ونحن محلك سر ، فهل تعتقد ان مثل هؤلاء الموظفين سيفهموا ويعوا قرار الرئيس ام سيضعوا من العقبات ما يفرغ هذا القرار

يجب الاتفاق مع شركات عالميه متخصصه للدعوه لهذا النوع من السياحه كذلك من الممكن اقامه مدينه كامله قريبه من شرم الشيخ علي غرار مدينه لاس فيجاس الامريكيه مدينه للقمار والاستمتاع ستجلب هذه المدينه اغنياء العرب والعالم واذا كان علي التعره الدينيه فلنمنع المصريين من دخولها الا للعمل فقط مثل الكازينوا المنتشر في كل الفنادق المصريه علي ان تقوم شركات عالميه بانشائها وادارتها هذه المدينه من الممكن ان تدخل ايراد لا يقل عن ٥٠ مليار دولار لمصر سنويا

ولا يجب ان ننظر الي مطالبه الدول الاخري بزياده الامن للسائحين سواء في المطارات او الاماكن السياحيه وان تقوم شركات عالميه متخصصه بذلك علي انه تدخل في الشؤون الداخليه لان من واجب الدول الاطمئنان علي امن رعاياها

اما من ناحيه تحويلات المصريين بالخارج فقد اتخذت الحكومه اهم قراراتها والذي تأخر عقود طويله وهو تعويم الجنيه وتحرير صرفه ولا يجب ان ننظر بعين القلق علي سعره الان فسوف يوالي الانخفاض بشكل كبير كلما زادت الاستثمارات وتوفرت الوظائف واضيفت مصادر اخري للدولار مثل حقول الغاز والبتترول سواء التي اكتشفت اوالتي يتم التنقيب الجدي عنها الان

ومن ناحيه التصدير السلعي والذي يتسم بالبطئ الشديد فعلي الحكومه تشيطة ودعم المصدر دون ان تتحمل الموازنه المرهقه بالاعباء شئ ويأتي ذلك بتشجيع المصدر علي مضاعفه حجم التصدير بمنحه ٥٠٪ مثلا اذا ضاعف حجم التصدير بحيث يزيد ارباحه ١٥٪ وللمنتج ٢٠٪ حتي يفتح خطوط انتاج جديده ويزيد من كميه انتاجه و ١٥٪ لتخفيض سعر السلعه المصدره في الاسواق الخارجيه لتوسيع السوق الحاليه وفتح اسواق جديده

في البدايه ماسبب ازمه الدولار وكيف نرفع من قيمه الجنيه امام العملات الاخري ؟

سبب المشكله ان هناك فجوه كبيره بين الاستيراد والتصدير وقد تأثر المنتج المصري المصدر كثيرا بعد ٢٠١١ كذلك تأثرت مصادرنا الدولاريه الثلاث الرئيسيه السياحه وتحويلات المصريين بالخارج والتصدير السلعي

فنن ناحيه السياحه وهو المنتج الرئيسي للحصول علي العمله الصعيه وجهت له ضربه عنيفه بعد حادث الطائره الروسيه حيث امتعت دول هامه عن ارسال مواطنيها للسياحه في مصر بل منعت خطوط الطيران من السفر الي مصر وقد كانت هذه الدول مصدر هام للسياحه المصريه مثل روسيا انجلترا ايطاليا المانيا

المضاربه علي الجنيه المصري بين تجار السوق السوداء في دول الخليج ورفع قيمه الدولار بشكل كبير امام الجنيه اثر بشكل كبير علي المصدر الثاني للعمله الصعيه وهو تحويلات المصريين بالخارج خاصه بعد امتناع البنك المركزي عن التدخل الجدي بعد ان فقد كثيرا من الاحتياطي للتصدي لهذه المضاربه

ثم تصدير الانتاج السلعي وهو يتسم بالبطئ الشديد ويعتمد في جزء كبير من مكوناته علي الاستيراد ولكن ماهو الحل في وجهه نظرك ؟

من ناحيه السياحه يجب ان نزيد عوامل الجذب السياحي والا نقصره علي السياحه التاريخيه فهناك سياحه الشواطئ وسياحه المؤتمرات والسياحه العلاجيه

كذلك من الممكن الدعوه في العالم كله للسياحه الدينيه من خلال طريق العائله المقدسه والمغارات التي تخفوا فيها كالتي موجوده في دير درونكا في صعيد مصر كذلك طريق رحله سيدنا موسي عبر سيناء اثناء خروجه وقومه من مصر والجبل الذي كلم فيه الرب



الصناعات الصغيرة والمغذيه هي السبيل الوحيد لمنتج مصري .. 1% والحد من البطالة ضرورة تطبيق سياسته الشباك الواحد الذي يتبعه الدكتور احمد درويش

بما سيحصلون عليه من مكافئه نهايه الخدمه وان تساعدهم سواء بالتدريب او بالحصول علي قروض منخفضة الفائدة لكي يتحولوا من البطاله المنعنه الي قوي انتاجيه تقيدهم واسرهم وتفيد بلادهم كذلك يجب اعاده رسم خريطه توزيع الموظفين فهناك ادارات بها عجز في نوعيه من الموظفين قد تجعده عماله زائده في ادارات اخري فيدل من توظيف جدد يجب اعاده توزيع الموظفين بين الوزارات والادارات المختلفه.

ماهي رؤيتك لحل مشكله الدعم الذي يلتهم جزء كبير من الموازنه ؟
هذه المشكله مثاره منذ عام ٧٧ من القرن الماضي عندما حاول الرئيس السادات الغاء جزء صغير من الدعم فثار الشيوعيون ومعهم الناصريين واستطاعوا ضم كثيرا من شباب الجامعات بالشعارات الرنانه وتظاهروا في الشوارع والميادين وعطلوا الدراسه فاضطر الرئيس السادات الي التراجع عن الاصلاح الاقتصادي الذي كان ينشده من الغاء جزء صغير من الدعم

ومن يومها وكل الوزارات التي جاءت وهي تخشى من الاقتراب من الدعم بل كانت كلما ارادت تمرير قانون تزييد من الدعم حتي تحوز علي رضا الناس ان لتر البنزين في امريكا واوروبا اضعاف ثمنه في مصر بل ان الدول المنتجه للبتروال والمصدره له تتبع المحروقات اغلي من مصر فلا عجب ان تحول اصحاب مركاب الصيد الي مهريين للجاز والبنزين وبيعه للسفن خارج المياه الاقليميه

ولننظر مثلا الي انبويه البوتجاز ثمنها الفعلي ٥٠ جنيها وتباع بأقل من ١٠ جنيها من المستفيد من هذا الدعم ؟ هل الفقير الذي يستهلك انبويه او اثنين في الشهر ام الغني الذي يستهلك اكثر من خمس انايب في المطاعم والكافيهات التي تستهلك عشرات الانايب في الفنادق والاجانب والسفارات

يتحمل الغني حصته في التكلفه ؟
انا معك في هذا لذلك يجب الاسراع في صدور قانون الضريبه التصاعديه علي الدخل وان يستغل جزء منها في الدعم النقدي للفقراء لأعانتهم علي تحمل اعباء الزيايده في الاسعار

ولا خوف من هروب المستثمرين فأيما ذهب سيجد هذا القانون مطبق ٠ وفي امريكا يطبق هذا القانون وتزييد الضريبه احيانا عن ال ٥٠% بكثير
تئن الموازنه العامه للدوله بمرتبات الموظفين كيف نحل هذه المشكله ؟

معك حق انها مشكله فالجهاز الاداري للدوله متضخم جدا بالموظفين ان عدد الموظفين في مصر بالنسبه لعدد السكان ١ لكل ١٤ اي انه يوجد موظف لكل اربعة عشر مواطن ، بينما في امريكا ١ لكل ٥٠ اي انه موظف لكل خمسون مواطن

وسبب هذه المشكله سياسه التوظيف الخاطئه التي اتبعت من خمسينات القرن الماضي وأدت الي عماله زائده وبطاله مقنعه في كل الوزارات والشركات التي تراكمت عليها الديون للوفاء بالمرتبات والحوافز والامتيازات

وتزداد البطاله المنعنه بشكل كبير في المحليات ولحل هذه المشكله يجب ان نتبع الاتي :

يجب ربط الاجر بالانتاج من ينتج يحصل علي اعلي المرتبات والحوافز ومن لا ينتج فليس له غير الحد الادني للمرتب الذي لن يكفيه واسرته فيضطر الي البحث عن عمل اخر وفي هذه الحاله يجب فتح باب المعاش المبكر

وهناك سبيل اخر وهو تطبيق اللامركزيه بحيث تصبح كل محافظه مسؤله عن مرتبات موظفيها من ايراداتها وفي سبيل خفض عدد الموظفين عليها اولا ربط الاجر بالانتاج كما قلنا سلفا وفتح باب المعاش المبكر وان توفر لكل اربعة اوخمسه من الموظفين الذين سيخرجون علي المعاش المبكر مشروعا من المشروعات الصغيره

من معناه ومضمونه الحكومه سياستها صحيحه وتوجهات الرئيس رائعه ولكن للأسف المنفذون هم الخطأ الوحيد في هذه المنظومه لم يتدبروا علي اتخاذ القرار ويدهم مرتعشه والخوف من الخطأ يجعلهم عديمي المنفعه في الوظائف التي يشغلونها

يجب تطبيق سياسه الشباك الواحد الذي يتبعه الان الاستاذ احمد درويش في مشروعات قناه السويس وان يكون قدومه في كل محافظات مصر
قانون ضريبه القيمه المضافه ساوي بين الغني والفقير أليس هذا ضد مانئشده من تحقيق العداله الاجتماعيه ؟

قانون ضريبه القيمه المضافه هو فرض ضريبه علي ما نضيفه علي السلعه من تكلفه واعاده بيعها لم يكن يحصل في قانون ضريبه المبيعات اي انه تطوير لضريبه المبيعات وهو معمول به في كل بلاد العالم ، وسوف يدفع تكلفه الضريبه المستهلك واذا اخذنا في الاعتبار ان الغني يستهلك اضعاف ما يستهلكه الفقير معني هذا ان الغني سوف يدفع اكثر ، واقتراح ان يدعم الفقير بفارق السعر من خلال ما يدفعه الاغنياء من تكلفه الضريبه وهكذا تتحقق العداله من خلال هذا القانون

ما أثر تعويم الجنيه علي الاستثمار ؟
مما لاشك فيه انه سيعاد كثيرا في جذب المستثمر المصري والاجنبي وذلك لان المستثمر سيتعامل بسعر واحد في مدخلاته ومخرجاته وكان قبل التعويم جاب واسع بين سعر الحكومه وسعر السوق الموازنه وكان ذلك سبب لخروج المستثمرين سواء مصريين او اجانب الي دول اخري وتوقف كثير من المصانع اي ان مصر كانت طارده للاستثمار اما بتحرير سعر الصرف سوف تتحول الي جاذبه للاستثمار شريطه ان يستكمل بحريه انتقال الاموال دخولا وخروجا من مصر
ولكن من يدفع التكلفه هو الفقير كيف



يجب رفع الدعم نهائياً عن السلع وان نطبق سياسته الدعم

النقدى للمستحقين

من طرق وكهرياء ومدن جديده ومناطق صناعيه ولوجستيه كشرق التفريعه والاسماعليه الجديده وغيرها كذلك تعويم الجنيه وتحريره امام العملات الاخرى وسيظهر اثار ذلك علي الصناعه المصريه خلال العامين القادمين
يجب ان تتواءم قوانين الاستثمار مع العصر الذي نعيشه وان تكون جاذبه للاستثمار وليست طارده له ويجب تدريب الموظفين علي اتخاذ القرار والا يكونوا معوقين للمستثمرين ببيروقراطيه قد تجعله يذهب الي دول اخرى ومنح الجيد منهم الرواتب الاعلي كحافز له وترقيه الكفاء وليس الاقدم

يجب ان تعمم طريقه احمد درويش في كل محافظات مصر (تجريه الشباك الواحد)
يجب انشاء دوائر خاصه في المحاكم للمنازعات الاقتصاديه بقوانين واجراءات خاصه بها وان يكون نظر القضايا في مده محدده بكل درجات التقاضي لضمان سرعه الفصل فيها دون الوقوف امام المحاكم المدنيه التي تستمر فيها القضايا سنوات
اكرر ولن امل التكرار يجب ان يكون الدعم نقدي للمستحقين وغاء الدعم عن السلع حتي يصل الدعم لمستحقه

يجب الاستعانه بالخبراء من كل الدول التي سبقتها وارسال البعثات اليها للاستفاده من تجربتها
يجب سرعه اصدار القوانين الخاصه بدخول وخروج الاموال من مصر ليضمن المستثمر عند دخول امواله الي مصر انه يستطيع الخروج بامواله وتحويل ارباحه
يجب اعطاء المستثمر مزايا تنافسيه عن المناطق المماثله والتي تنافسنا في جذب المستثمر

كامله بل جزء منها لن يؤثر علي سيطرتها علي الشركه كل ما في الامر هناك من يملكون المال ولكن لا يستطيعون ايجاد سبيل للاستثمار الجيد ولا يريدون الوقوع بين ايدي النصابين الذين يدعون توظيف الاموال هؤلاء سوف يتوجهون باموالهم الي منشأ اقتصاديه قائمه بالفعل ورباحه فيستفيدوا بالارباح وتستفيد الدوله بهذه الاموال لاقامه المشاريع التي تريدها وتتعامل معها بنفس الطريقه وبالتالي تكون قد ادارت الدور الاقتصاديه بطريقه صحيحه
كيف نصل الي انتاج منتج مصري مكوناته محليه 100% ؟

يجب اعاده هيكله الصناعه المصريه المعتمده علي استيراد المكون الاجنبي ويجب انشاء قاعده كبري للصناعات الصغيره والوسيطه والمغذيه وبالتدرج نزيد نسبة المكون المحلي حتي نصل الي منتج نهائي 100% مصري مثل ما فعلت الهند وكوريا الجنوبيه فهذه القاعده هي القادره علي الاستحواذ علي طاقه الشباب والحد من البطاله الصريحه والمقنعه
ولو عدنا الي المناظرات التي تمت بين مرشحي الرئاسه الامريكيه ترامب وهيلاري كلينتون - لوجدنا الاثنان قد ركزا علي ضروره الاهتمام بالصناعات الصغيره في امريكا لانها السبيل للحد من البطاله هذا في اكبر اقتصاد في العالم فما بالك في مصر والبطاله الصريحه والمقنعه في ازدياد

كذلك يجب ربط التعليم بسوق العمل وان يتم فتح مدارس فنيه داخل المصانع والشركات الكبري بالاشتراك مع وزاره التعليم واتحاد الصناعات
هناك انجازات تمت في مجال الامن والاستقرار السياسي والاجتماعي كذلك طفره في مجال البنيه التحتيه ما الذي نحتاجه لاكتتمال المنظومه للاقامه صناعات كبري في مصر؟
نقد اقيمت مشاريع كبري لتعيمه البنيه التحتيه

لذلك يجب رفع الدعم نهائياً عن السلع وان تباع بتكلفتها ويعوض غير القادرين بفارق السعر نقداً وبذلك يصل الدعم لمستحقه
كان الدعم النقدي مطبق في مصر منذ زمن طويل حيث كان الفقير يحصل علي كوبيونات الجاز (كان الجاز هو المنتشر بين كل الطبقات كوسله للطهي وغيره من استعمالات الطاقه في المنازل والمحال) من خلال بطاقه التموين حسب تعداد الاسره وقيمه الكوبيون قرش واحد وثمن رتل الجاز قرشان ٠ اما القادرين فكان عليهم دفع ثمن السلعه كاملاً وهكذا كان يصل الدعم لمستحقه

هناك دعوه لالغاء الدعم عن المصانع كتيفه استخدام الطاقه ما رايك ؟
يجب ان يكون للدعم هدف فاذا كانت هذه المنشأه الي جانب كونها كتيفه استخدام الطاقه كتيفه استخدام العماله أو تنتج سلعه تستورد من الخارج او سلعه للتصدير وأردت دعمها فليكن الدعم نقدي علي كل وحده منتجها اما مدخلاتها من طاقه وخدمات فتحصل عليها بالسعر الحقيقي دون دعم حتي لا يتسرب الدعم لاشياء اخري

طرح الحكومه 3% من شركات قطاع الاعمال في البورصه حل جيد ام ان المضاربون هم المستفيدين ؟
توجد شركات ومؤسسات وهيئات تمتلكها الدوله وهي تريد بناء شركات ومؤسسات اخري فما المانع ان تطرح اسهما في هذه الشركات والمؤسسات للمواطنين من خلال البورصه وان تستغل ثمن البيع في انشاء شركات اخري تتعامل معها بنفس الطريقه فتزداد عدد الشركات دون اللجوء الي القروض او تحميل الموازنه بما يرهقها

يقول البعض ان المضاربون هم المستفيدين ؟
هذا كلام خطأ لأن الدوله لن تباع المؤسسة او الشركه

حوار - جلال شاهين